



علاقة مجلس التعاون الخليجي بالجامعة العربية ودورها تجاه القضايا العربية

أنور معاشي مرزوق

قسم التاريخ- كلية البنات - جامعة عين شمس - القاهرة - مصر

anwer1122@yahoo.com

أ.د/ جمال شرة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ومقرر لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة
كلية التربية جامعة عين شمس

أ.د/ خلف عبد العظيم الميري

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية البنات جامعة عين شمس

تاريخ استقبال البحث: 2020/6/17
تاريخ قبول النشر: 2020/7/19

المستخلص :

إشكالية البحث الرئيسية:

تدور إشكالية البحث الرئيسية حول علاقة مجلس التعاون الخليجي بالجامعة العربية ودورها تجاه القضايا العربية حيث برزت علاقات متعددة مع بعضهما البعض بعد نشأت المجلس مباشرة وتعاوننا معاً لخدمة قضايا الأمة العربية.

المنهج المتبع:

الاعتماد على المنهج التاريخي، كما تطلب البحث أحيانا استخدام المنهج التحليلي، والمنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظواهر واستقرائها.

أهداف البحث:

أ- إلقاء الضوء على الدور المهم لعلاقة مجلس التعاون الخليجي بالجامعة العربية ودورها تجاه القضايا العربية.

ب- القيام بقراءة وصفية لأهم علاقات الجامعة العربية مع مجلس التعاون الخليجي.

خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى: تمهيد ثم:

أولاً: نشأة مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من قيام مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً: الأزمات التي برز فيها دور جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

خامساً: الخاتمة.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون الخليجي؛ جامعة الدول العربية؛ الخليج العربي؛ مؤتمرات القمة العربية؛ قرارات جامعة الدول العربية.

المقدمة

منذ أن انسحبت بريطانيا من منطقة الخليج العربي في عام 1971، وتسلمت الحكومات الوطنية مقاليد الحكم، بدأت مرحلة سياسية جديدة اتسمت بالهدوء، والعمل على إنعاش المنطقة ورخائها، وتسخير ثرواتها الوطنية لصالح مواطنيها وإقرار الأمن وتوطيد الاستقرار وتأكيد السيادة الوطنية، وإبراز شخصية هذه الدول وانتمائها العربي والإسلامي.

يمثل مجلس التعاون الخليجي مجموعة دول متجانسة سياسيا وتاريخيا واقتصاديا، وترتبط بموقع جغرافي وحدود مشتركة، وذات تجارب متشابهة، ومنطقة الخليج العربي تمتاز بأهمية استراتيجية كبيرة من خلال موقعها وثرواتها الطبيعية، الأمر الذي وضعها أمام تحديات كثيرة، من هنا برزت أهمية وجود منظومة جماعية موحدة تواجه هذه التحديات والأخطار وتحافظ على المصالح المشتركة لدول المجلس، وهي السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر والبحرين، وعمان، والتي اتفقت على إنشاء مجلس موحد يهدف لتحقيق التعاون والتنسيق والتنمية وتكامل الجهود في كافة المجالات وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربي (ها كيم سن، 2009م، ص 184).

وبالرغم من التشابه في طبيعة النظام السياسي لمجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فمن الصعب الاعتماد على سياسة واحدة أو موقف موحد تجاه القضايا الكبرى التي تواجه المنطقة والدول العربية، إلا أن هذا التكامل والتعاون المشترك يعطي ثقلاً سياسيا واقتصاديا لدول الخليج العربي.

أما جامعة الدول العربية فهي الرحم الذي خرج منه مجلس التعاون الخليجي، والتي تأسست في عام (1945) وهي من أهم المنظمات الدولية الإقليمية وتنتمي إليها كافة الدول العربية، ومارست اختصاصاتها على مدى عقود طويلة كانت خلالها رمزاً للتضامن العربي، حالفها التوفيق في أزمت عدة وقامت بحلها، إلا أنها عجزت في أن تكون أداة فاعلة في حل كثير من المنازعات السياسية أو في التنسيق في القضايا المصيرية، كما أنها لم تنجح النجاح المأمول في تحقيق التكامل العربي اقتصادياً وسياسياً (مقروف، 2016م، ص 118).

أولاً: نشأة مجلس التعاون الخليجي:

سبق إنشاء المجلس عدة منظمات وهيئات خليجية متخصصة كمنظمة وزراء الصحة ومنظمة وزراء العمل ومنظمة وزراء التربية وغيرها، وكانت تهدف في مجملها إلى تحقيق الوحدة بمفهومها الفني المتخصص، إلا أن طموح دول الخليج كان أكبر من هذه الهيئات الفرعية، فعملت على تكوين نوع من الوحدة يتجاوز مع رغبات شعوب الخليج التي ترى في نفسها شعباً واحداً وثقافةً واحدة، على أن تكون هذه الوحدة موازيةً للاستقلالية والسيادة، لكل دولة على حدة (البحارنة، 1994م، ص 6).

في زيارته لدولة الإمارات في 16 مايو 1976 طرح الشيخ (جابر الأحمد الصباح) - أمير دولة الكويت السابق. تولى الحكم في 31 ديسمبر 1977 بعد وفاة الشيخ (صباح السالم الصباح)، وكان صاحب فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي وكان حينذاك ولياً للعهد في الكويت. طرح الحديث عن موضوع وحدة الخليج، وتمت مناقشة الموضوع مع المسؤولين في الإمارات وصدر بيان مشترك يدعو إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيراً خارجية الدولتين ويجتمع مرتين كل عام على الأقل، وعلى أثر ذلك نشطت جهود المسؤولين في دول الخليج وخاصة الكويت في الدعوة إلى تكوين تنظيم خليجي موحد يؤدي

إلى تحقيق تعاون أقوى في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية (المغوص، 1984م، ص 94). وظلَّ الاتصال مستمرًا بين المسؤولين في الدول المعنية من أجل التفاهم والوصول إلى الصيغة المقبولة لتحقيق الفكرة، وبحلول سبتمبر عام (1978) قام ولي عهد الكويت الشيخ (سعد العبد الله الصباح)- أمير دولة الكويت الرابع عشر، وهو الابن الأكبر لأمير الكويت الحادي عشر الشيخ (عبد الله السالم الصباح)- بزياراتٍ لكل من السعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان، داعيًا لاتخاذ خطواتٍ إيجابيةٍ لتحقيق تنظيم مشترك نحو وحدة دول الخليج العربي، وكان يعقب كل زيارة بيانٌ مشتركٌ يدعو إلى تحقيق هذه الرغبة على أرض الواقع (البحارنة، 1994م، ص 7).

وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية الحادية عشر في العاصمة الأردنية (عمان) في نوفمبر (1980)، اجتمع أمير دولة الكويت الشيخ (جابر الأحمد الصباح) بزعماء دول الخليج العربي وشرح لهم تصور دولة (الكويت) لإيجاد تنظيم مشترك للتعاون فيما بين دول الخليج (عبيد، 2002م، ص 112). ومع انعقاد مؤتمر (القمة الإسلامي) في (الطائف) في يناير (1981) اجتمع زعماء كلٍّ من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة البحرين ودولة الكويت في قمةٍ خليجيةٍ خاصة بهم، وتداولوا تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم، وكان أمامهم مشاريع حول الموضوع مقدمةً من السعودية والكويت وعمان، وتناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع، ثم أُحيلت إلى لجنةٍ من وزراء خارجية الدول الست للوصول بها إلى صيغة موحدة (عبد القادر، 2015م، ص 29).

وفي الرابع من فبراير (1981) اجتمع وزراء خارجية الدول الست في (الرياض) وتدارسوا الموضوع، وصدر بيانٌ مشتركٌ اتفقوا فيه على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وقرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر لهم في (مسقط) بتاريخ 8 مارس (1981)، على أن يسبقه اجتماعان للخبراء بتاريخ: 24 فبراير (1981) و4 مارس (1981)، في كلٍّ من (الرياض) و(مسقط) لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن إنشاء مجلس التعاون الخليجي (البحارنة، 1994م، ص 13).

وفور صدور هذا البيان، قامت وزارات الخارجية في الدول الست الأعضاء، بإبلاغ سفراء الدول العربية وإيضاح طبيعة المجلس ودوره في التعاون الخليجي، وارتباطه بالتعاون العربي الشامل، وتنفيذًا لما اتفق عليه اجتمعت لجنة من الخبراء لاستكمال وضع الإطار الفني لأجهزة التنظيم الجديد، واجتمع الوزراء في شهر مارس من نفس العام في مدينة (مسقط) لمناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس، والنظام الداخلي لكلٍّ من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة وهيئة حسم المنازعات، وفي: 23 مايو عقد اجتماع لوزراء الخارجية في مدينة (مسقط) لوضع اللمسات الأخيرة على الأنظمة الأساسية، ثم عقد اجتماع لهم في إمارة (أبو ظبي) بتاريخ: 24 مايو للتمهيد لعقد اجتماع الرؤساء ووضع جدول أعمالهم (السرجماني، 1993، ص 21).

في 25 مايو بدأ الاجتماع الأول للرؤساء والملوك في إمارة (أبو ظبي) في القمة الأولى، وحضر الاجتماع أمين عام جامعة الدول العربية، وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، وتم في هذا الاجتماع إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وتم إقرار تنظيمه الأساسي وإنشاء الأمانة العامة للمجلس ومقرها (الرياض)، وتسمية أول أمين عام له وهو (عبد الله يعقوب بشارة)- سياسي كويتي، أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الفترة من عام 1981 حتى عام 1993- (البحارنة، 1994م، ص 10).

ومن هنا يمكن القول إن مجلس التعاون الخليجي أنشئ في مايو (1981) بعضوية ست دول هي: السعودية والإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت، ويبلغ عدد سكانه الإجمالي نحو: (47,7 مليون نسمة) ويتحكم في حوالي (500) مليار برميل نفط؛ أي ما يعادل 34% من الاحتياطي العالمي (الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 2014م، ص 5). وتمتلك دوله احتياطيّات هائلةً من الغاز الطبيعي قُدّرت في (2014) بنحو (42 تريليون) متر مكعب. ويمثّل هذا نحو 23% من إجمالي الاحتياطي العالمي، وبلغت مجمل صادرات المجلس (921) مليار دولار، وواردته بلغت (514) مليار دولار، فيما اعتبر مجلس التعاون الخليجي رابع أكبر مصدرٍ للعالم بعد الصين والولايات المتحدة وألمانيا، كما اعتبر خامس أهم اقتصاد من حيث حجم التبادل التجاري مع العالم، وعاشر أكبر مستورد في العالم، وثاني عشر أكبر اقتصاديات العالم (السرجاني، 1993، ص 22).

كان الهدف من إنشاء مجلس التعاون الخليجي ما يلي:

- 1- الوقوف في وجه أي خطرٍ يواجه المجلس من قبل إيران.
 - 2- للتنسيق مع أعضاء المجلس إزاء الحرب العراقية الإيرانية.
 - 3- حماية المنطقة من تداعيات الحرب.
- العوامل الإيجابية التي ساعدت على تأسيس مجلس التعاون الخليجي هي:

1. التشابه:

هناك تشابه كبير جداً في الملامح العامة لدول المجلس، فطبيعيّاً هناك جغرافية تضاريسية وطبوغرافية واحدة ومتشابهة، وسياسياً هناك أنظمة حكم متماثلة ومتشابهة ويجمعها دينٌ واحدٌ ولغةٌ واحدةٌ وتراثٌ تاريخيٌّ حضاريٌّ عريقٌ واحد، واقتصاديّاً، موارد متشابهة وواحدة، فجميع دول المجلس تعتمد في دخولها القومية على الثروة النفطية التي أكسبتها بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي، وضِعاً اقتصادياً تتوجه إليه الأنظار، ومن قبل كان يجمعها البحر والصيد والتجارة، والنقل البحري، فكان الماضي امتداداً للحاضر، وجسراً للمستقبل.

2. الظروف السياسية:

تعتبر الدول الست حديثة الاستقلال، وذات جذور حضارية عميقة، لكن دول الخليج ليس بإمكانها إقليمياً الصمود أمام التهديدات المستمرة والأطماع المتكررة بعد رحيل بريطاناً عن المنطقة، ومما زاد في عدم الاستقرار بالمنطقة، أن الاتحاد السوفيتي أرسل قواته لاحتلال أفغانستان، وفرض نوعاً من النظام الذي يتفق وأيديولوجيته في أواخر عام 1979م (هاكيم سن، 2009، ص 187).

وفي الوقت ذاته ظهرت بوادر عودة الدول الكبرى الأخرى للمنطقة، خوفاً على مصالحها، وعادت فكرة الفراغ السياسي للظهور مرةً أخرى، وتبلورت بالمقابل فكرة عدم وجود فراغ سياسي في المنطقة، والتي تعتبر مفهوم الفراغ السياسي ليس له أي مرتكز، وإن مسؤولية الحفاظ على مصالح دول المنطقة، وغيرها هي في الدرجة الأولى، مسؤولية دول المنطقة، وليس لأي دولة الحق في الحديث عن الدفاع عن هذه المصالح، أو حمايتها وحماية دول المنطقة من أي غزوٍ خارجي، إذ إن تلك الحجج مرفوضة، وأن دول

المنطقة قادرة على تماسكها وصيانة الأمن والاستقرار، ولا تريد أي وجود أو تدخل أجنبي مهما كان شكله ومبرراته(ها كيم سن، 2009، ص 188).

في هذا الصدد لم تقبل الدول الست إلا فكرة التكامل من أجل المحافظة على أمن المنطقة واستقرارها، ودون أي سندٍ ودعمٍ أجنبيٍّ مهما كان مصدره، وفي الفترة ذاتها ظهر مفهوم تأمين خطوط تدفق النفط من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة، وظهرت فكرة حماية مضيق هرمز.

وكان نتيجة لإخفاق تسع إمارات خليجية في الاتحاد عام 1970 وهي: دولة البحرين ودولة قطر والإمارات السبعة التي تمثل أعضاء دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي (العاصمة)، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة)، إلى جانب التجارب السياسية والاقتصادية والدستورية التي مرت على المستوى العربي، أن برزت القناعة بأن الكيان الواحد القوي أفضل وأمثل وأقوى وادعى للاحترام والاعتبار دولياً من الكيانات المفتتة، مما أوصل الوعي السياسي إلى مرحلة مكنته من استيعاب هذه القناعة، فلقبت التأييد من القاعدة إلى القمة، وهذا يعني أن المنطقة استفادت من تجاربها السابقة، وحاولت أن تبدأ من حيث انتهى الآخرون(وزارة الإعلام لدولة البحرين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1990، ص12).

إضافةً إلى ذلك، شكّل اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية في أيلول (سبتمبر) عام 1980 أخطاراً على المنطقة وجعل المنطقة مسرحاً لتدخلات الدول التي لا تضمر للمنطقة، ولا لأبنائها خيراً، وشكّل استمرار الحرب أخطاراً وتهديدات للسلام أوجدت عاملاً إيجابياً لقيام مجلس التعاون الخليجي.

3. الظروف السياسية المساعدة:

هناك عوامل أدت إلى قيام المجلس التعاون الخليجي، ولا تقل أهمية عن العوامل السابقة كما يلي (وزارة الإعلام لدولة البحرين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1990، ص189):

أ. هجرة المواطن الخليجي طلباً للعلم.

ب. اتصال هذه الدول بالعالم الغربي، وتمازج الفكر العربي بالفكر الغربي.

ج. النقلة التي شهدتها المنطقة، من مرحلة البحر والصيد، إلى مرحلة النفط والتفكير في مرحلة ما بعد النفط.

إن قيام التعليم النظامي في دول المجلس الذي بدأ مع بداية القرن الحادي والعشرين، كان له أثر بالغ، إذ وفر هذا النوع من التعليم البيئة المناسبة لبلورة كثير من الأفكار الوطنية، وأسهم التقدم الهائل في وسائل الاتصال ووسائل الإعلام المختلفة، إسهاماً فاعلاً في نضج الفكر السياسي (وزارة الإعلام لدولة البحرين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1990، ص199).

إن عمق العلاقات والتطلعات السياسية والنظرة المستقبلية والتماثل في كثيرٍ من الأمور، هي الدعائم القوية لقيام مثل هذا التنظيم الجديد، مما ساعد على نجاح فكرة العمل الجماعي الذي يحقق للدول الست (دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت) كياناً واحداً قوياً مستقلاً فاعلاً، يؤثر في إطار التنظيم المقترح، الذي سبقت إليه بعض الدول، وإن كان الطابع الاقتصادي يغلب على بعض تنظيّماتها، سياسياً هناك مثال قائم في المنطقة ألا وهو اندماج سبع إمارات عربية خليجية في دولة واحدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة ومن ميثاقها

استوحي هذا التنظيم (مجلس التعاون الخليجي)، واقتصادياً هناك السوق الأوروبية المشتركة التي تضم ثلاث عشرة دولة أوروبية غربية، وهناك منظمة دول جنوب آسيا (الآسيان) التي تضم خمس دول تؤلف تجمعاً اقتصادياً (وزارة الإعلام لدولة البحرين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1990، ص 186).

وجدير بالذكر أن الدول الست الخليجية هي أعضاء في الكثير من المنظمات الإقليمية والدولية، والتخصصية كالجامعة العربية ومنظماتها، والأمم المتحدة ومنظماتها، والأوبك، والأوبيك والصناديق العربية الدولية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة دول عدم الانحياز فهي تجمعها مصالح مشتركة سواء كانت: سياسية أو ثقافية أو اقتصادية، لذا انطلقت الفكرة لدى هذه الدول، ولم تكن من فراغ، بل أنها تمتلك الأسس القوية، والدعائم المتينة، فتلك الفكرة انطلقت من القاعدة إلى القمة، والقيادات باركتها، لأنها نابعة من الإرادة الشعبية، ومطلب طموح التقت به القاعدة مع القمة، وليست مفروضة كما مرّ بالأمة العربية من تجارب مريرة، وانطلاقاً من ذلك كله، تمت الاتصالات وعلى المستويات كافة بين دول المجلس، إلى أن تم التوصل إلى صيغة قانونية أدت إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي (وزارة الإعلام لدولة البحرين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1990، ص 186).

وبسبب تخوف الدول الخليجية من انتصار إيران في الحرب، تجمع رؤساء دول الخليج في إمارة أبو ظبي يوم 25 مايو 1981، ليعلنوا عن قيام مجلس التعاون الخليجي الذي ضمّ (السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عمان، الإمارات العربية المتحدة). وبهذا نرى أن نشأة مجلس التعاون الخليجي كانت في الأساس مصاحبة للحرب الإيرانية - العراقية وتخوفاً من تبعاتها (الرميحي، 1995، ص 31).

ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من قيام مجلس التعاون الخليجي:

أشاد الأمين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي بمجلس التعاون الخليجي، الذي قرر وزراء خارجية دول الخليج العربية إقامته خلال اجتماعاتهم التي عقدت في مدينة الرياض في عام 1981 (كونا، 1999، ص 106).

ووصف في حديثٍ مع وكالة أنباء الخليج هذه الخطوة بأنها إيجابية نحو تحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها الجامعة العربية، التي تتمثل في تعميق أواصر التعاون بين الدول العربية في جميع المجالات، وأعرب عن ارتياحه من أن هذا التنظيم الجديد المزمع إنشاؤه بين دول الخليج، يتفق مع مشاريع تطوير الجامعة العربية (كونا، 1999، ص 106).

وأوضح أن مجلس التعاون بين دول الخليج يهدف إلى زيادة توثيق الروابط بين هذه الدول، وهو ما يتفق مع ما تنص عليه المادة التاسعة من ميثاق الجامعة من أن: "للدول الراغبة في تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعقد بينها من الاتفاقيات ما نشاء لتحقيق هذه الأغراض" (كونا، 1999، ص 106).

وإضافةً إلى تأييد الجامعة العربية لقيام مجلس التعاون الخليجي، كان هناك تأييد وتشجيع عربي جيد، وإدراك من الأشقاء بأن قيام هذا المجلس يأتي في نطاق ميثاق الجامعة العربية، وتدعيماً للعمل العربي المشترك، وأعربت الدول العربية الأخرى "عن أملها بأن يكون المجلس مثلاً للتعاون العربي بين الدول الشقيقة ذات الصفة المشتركة اجتماعياً وجغرافياً" (كونا، 1999، ص 128).

- طبيعة التعاون العربي داخل كل من المجلس والجامعة:

يتألف ميثاق جامعة الدول العربية من عشرين مادة تتعلق بأغراض الجامعة وأجهزتها، والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء وغير ذلك من الشؤون، ويتصف الميثاق بالشمولية والتنوع الواسع في تحديد مجالات العمل العربي المشترك، ويفتح الباب أمام الدول الراغبة فيما بينها في تعاونٍ أوثقٍ وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض.

وقد تمكنت جامعة الدول العربية خلال مسيرتها الطويلة، من بناء أسسٍ للعمل العربي المشترك قام عليها مجلس التعاون الخليجي وطور فيها، تتمثل هذه الأسس في كم كبيرٍ من المواثيق والاتفاقيات والقرارات، ولكن رغم شموليتها واتساعها، لم يتم الالتزام بها في التنفيذ العملي بالقدر الكافي، وبقيت محصولتها ضئيلة وفي أضيق الحدود، مقارنةً بما حققتة تجارب اتحادية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي.

وقد استخدمت جامعة الدول العربية في ممارساتها العملية، مختلف الألفاظ في التعبير عن التعاون العربي من تنسيقٍ إلى تكاملٍ إلى وحدةٍ واندماج، وتبنت فيها العديد من المداخل في مجال التبادل والإنتاج وغيرهما، كما أصدرت عددًا ضخمًا من القرارات والاتفاقيات المشتركة، من أهمها (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي) في (1950)، و(اتفاقية الوحدة الاقتصادية) في: (1957)، وقد استهدفت تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع وحرية العمل والتنقل والتملك، وقرار إنشاء (السوق العربية المشتركة) في: (1965)، و(ميثاق الوحدة الثقافية العربية) في: (1964)، و(استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك) في: (1980)، و(ميثاق العمل الاقتصادي القومي المشترك) في: (1980)، و(اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية) في: (1981)، و(اتفاقية الوحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية) في: (1981)، و(منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) في (1997) (الفتلاوي، 2010م، ص 259-260).

وعلى الرغم من كل هذه الاتفاقيات والمعاهدات المشتركة والمنظمات والهيئات الفرعية داخل الجامعة العربية، فإن المحصلة النهائية لكل ما حققته، لا تتناسب بكل المقاييس مع الكم الهائل من هذه المؤسسات والمنظمات ومع التطلعات والآمال التي كانت معقودة عليه منذ عدة عقود من الأعمال الميدانية، فواقع الحال يبين محدودية أداء مؤسسات وأجهزة العمل العربي المشترك داخل إطار الجامعة العربية وعجزها عن بلوغ الأهداف الموضوعية لها وخضوعها للعوامل السياسية والتوازنات المحلية وحصر دورها في أضيق حدود التنسيق والوساطة، مما أدى في النهاية إلى عدم التزام الدول العربية بالاتفاقيات الجماعية التي أقرت في مختلف الميادين، وأضعف من وزن العمل العربي المشترك داخل الجامعة، وقلل من تأثيره داخلياً وخارجياً (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002م، 187).

أما التعاون العربي في إطار مجلس التعاون الخليجي؛ فهو أعم وأشمل بكثير، بحكم التجانس القوي بين دول الخليج، والذي قد يصل لحد التطابق في مجالات كثيرة، حيث جاءت الخطوة الخليجية نحو التعاون المشترك بهدف تمهيد الطريق نحو اتحاد شامل بين هذه الدول الست، ويتجلى لنا الفارق بين الإطارين حين نتعرف على أهداف مجلس التعاون الخليجي في النقاط التالية:

1- تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات والشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.

وها قد أصبحت المواطنة الخليجية حقيقة واقعة، والتكامل الاقتصادي والتجاري يسير في الاتجاه الصحيح، وسياسات الدمج والاقتراب عبر أنظمة وسياسات تعليمية وتربوية محكمة، جعلت شعوب الخليج تفكر وتتعامل بصورة سلسة، وسياسات دول الخليج الخارجية أخذت تتقارب بصورة ملموسة ولم يعد أمامها إلا أن تخطو الخطوة التالية نحو الاتحاد بقوة.

أما الترابط بين مواطني دول الخليج، فقد أصبح حقيقة يومية، فسنوياً ثمة نحو عشرين مليوناً ينتقلون بين دول مجلس التعاون للسياحة أو العمل أو الزيارات (الشمري، 2012م، ص 67).

- معوقات التعاون العربي داخل الجامعة العربية:

هناك عددٌ من المعوقات التي تسود العلاقات بين الدول العربية وتعرقل معدل التعاون المشترك فيما بينها، وهذه المعوقات تكاد تختفي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن سردها على النحو الآتي:

- التأثير السلبي للخلافات السياسية بين الدول العربية والتوازنات المحلية على أداء أجهزة الجامعة العربية، لأن أجهزة الجامعة هي في النهاية انعكاس لما يدور بين الدول العربي من خلافات وعلاقات بيئية.

- لقد حدّ من فاعلية الاتفاقيات التي عقدت داخل الجامعة العربية، مجموعة عوامل أهمها انشغال الحكومات العربية بالقضايا الداخلية وضغوطها، وأحياناً تضارب المصالح الناجم عن تباين التركيبة الاجتماعية والنظم السياسية ومصالح مراكز القوى من أحزاب وأفراد وسياسيين، وخير مثال على ذلك نموذج الوحدة بين مصر وسوريا في الحقبة الناصرية، الذي سرعان ما انهيار في غضون سنوات قليلة.

- وعلى المستوى الاقتصادي فإن التبادل التجاري بين الدول العربية لم يحقق أهدافه المرجوة لتمائل الطاقات الإنتاجية والتصديرية التي حددت من فرص التبادل، إضافة لعوامل الحماية التي سادت في الستينيات والسبعينيات، ومرور العلاقات العربية البيئية بمراحل من التوتر أثرت على حركة الأيدي العاملة والاستثمار وضعف مناخ الاستثمار وعدم التكامل في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفقدان الاستقرار الاقتصادي في كثير من الدول العربية، وذلك كله خلافاً لدول مجلس التعاون الخليجي (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002م، ص 120-125).

- موقف مجلس التعاون الخليجي من جامعة الدول العربية:

يرى بعض الدارسين أن نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاءت لتزيد من ضعف الجامعة العربية، بعد أن كان هذا الضعف نفسه سبباً من أسباب تأسيس المجلس لمواجهة التصدع والتشرذم العربي (الفتلاوي، 2010م، ص 259-260).

وبالمقابل أيضاً لا يمكن عزل مجلس التعاون عن التوجه العربي العام، حيث إن المجلس جزء من المفهوم العربي الواسع، ومن هنا تبرز حقيقة تأثير المجلس في القرارات العربية الجماعية، ونتيجة أيضاً لما عُرف عن المجلس من القدرة على معالجة المواضيع المطروحة على الساحتين العربية والدولية، كل هذه

الظروف مجتمعةً أعطت المجلس مزيةً فريدة، وقدرةً جيدةً على التأثير، وتبوء مكانة مرموقة يؤخذ لها الاعتبار في كثيرٍ من الأمور (هاكيم سن، 2009، ص 202).

كما أدّى ضعف الجامعة وكثرة الخلافات بين أعضائها إلى تزايد المطالب بالإصلاح وتعديل الميثاق ليتجاوب مع المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، لهذا يرى مجلس التعاون أنه أصبح من الضروري إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية، ليستوعب المتغيرات التي حدثت؛ ومن أهم التعديلات التي اقترحتها المجلس (هاكيم سن، 2009، ص 203):

1- إنشاء مجلس عربي للدفاع المشترك يتشكل من وزراء الخارجية والدفاع الأعضاء في الجامعة العربية، بحيث يكون جهازاً دائماً للجامعة.

2- وضع تدابير تفصيلية محددة لمواجهة العدوان أو التهديد به، تتناسب مع ما تضمنته مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من عقوباتٍ مدرجة لمرتكبي أي عدوان أو تهديد.

3- جعل القرارات الصادرة من مجلس الجامعة بالأغلبية، وتكون ملزمة للأعضاء كافة، على غرار ما تأخذ به الأغلبية الساحقة من المنظمات الدولية (مقروفاً، 2016م، ص 121).

ثالثاً: أزمات برز فيها دور جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي:

هناك نماذج مختلفة من الأزمات التي دارت رحاها في قلب الأمة العربية، برز خلالها موقف كلٍّ من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون ومنها:

- النزاع السعودي - القطري:

تمتد جذور هذا النزاع إلى مطالبة آل سعود ببعض المطالب الإقليمية من قطر منذ مطلع القرن العشرين، واعتبار هذه الأجزاء التي تطالب بها جزءاً من إقليم الأحساء الذي ضم إلى السلطة السعودية في عام 1913، إلا أن التأييد البريطاني لقطر، جعل آل سعود يعترفون بحدود قطر، بيد أنه مع تفجر النفط في قطر، ترى السعودية أن قطر ليس لها أي حق في منح أي شركات أجنبية حق التنقيب عن النفط فيها دون إرادة السعودية، إلا أن التأييد البريطاني لقطر، جعل المشكلة تتوارى قليلاً حتى عام 1965، حين وقّعت الدولتان اتفاقاً يقضي بترسيم الحدود بينهما، ثم تنازلت قطر للسعودية عن شريطٍ من حدودها (النفيسي، 1985، ص 56).

وفي سبتمبر 1992 انفجر الموقف على الحدود القطرية - السعودية، حيث ادّعت قطر أن قوةً عسكريةً سعوديةً هاجمت مركز الخفوس القطري الحدودي مرتين على التوالي، وقتل اثنين من جنوده وإخلاءه من الباقين، ونفت السعودية ذلك وقالت إن الحادث كان مجرد تبادل إطلاق للنار بين القبائل في الأراضي السعودية، غير أن قطر قامت بسحب قواتها من قوة «درع الجزيرة»، وقاطعت اجتماعات مجلس التعاون عام 1992، وبعد وساطة مصر، عادت قطر إلى مجلس التعاون، ولكن لم يحل النزاع نهائياً وإنما حدث تهدئة مؤقتة له على الأكثر.

- النزاع اليمني - العُماني:

دعم اليمن الجنوبي - قبل وحدة اليمنيين - ثوار «ظفار» عسكرياً ضد «عمان» إلى جانب قيام بعض المناوشات العسكرية بين الطرفين، وبعد الوحدة اليمنية دخلت المفاوضات العمانية اليمنية مرحلة جديدة، وتم التوصل إلى اتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين في تشرين الأول أكتوبر 1992، وألحق بهذه الاتفاقية

ملحقات؛ الأول: ينظم حقوق الرعي ويتضمن السماح للرعاة والقبائل بالتنقل داخل حدود الدولتين وفقاً لمواسم هطول الأمطار. والثاني: ينظم سلطات الحدود ومنافذ العبور وإجراءات الجمارك والتأشيرات.

ولعل هذه الاتفاقية تقدّم نموذجاً في طريقة تسوية النزاع الحدودي، حيث كانت وسيلة المفاوضات الدبلوماسية بين الطرفين، هي الوسيلة المباشرة والأساسية، وتمت تسوية النزاع، حيث توافرت مع هذه الوسيلة إرادة الطرفين في التوصل إلى حلول، وشعور كلٍّ منهما بعدم الغبن من جراء هذا الحل الذي تضمنته الاتفاقية (السرجاني، 1993م، ص 302).

- النزاع اليمني - السعودي:

يمتد جذور النزاع إلى عام 1926 عندما وضع «آل سعود» إقليم «عسير» تحت حمايتهم، وعينوا موظفين تابعين لهم فيه، فقرر اليمن السيطرة على إقليم جيزان، واتفق الجانبان مؤقتاً على هذا الوضع حتى انفجرت المواجهة المسلحة بينهما عام 1934، وبعد هذه المواجهة ثم التوقيع على اتفاقية الطائف، ونصت معاهدة الطائف على وقف الحرب بين الدولتين، واستقلال كل منهما، كما قامت بتعيين الحدود بينهما، وحددت مدة سريانها بعشرين عاماً، وفي عام 1972 تجددت المواجهة المسلحة بين الطرفين واستولت السعودية في أثناءها على إقليمي الوديعة والشورة اليمنيين، ثم اصطلح الطرفان على تجديد العمل باتفاقية 1934 مدة عقدين آخرين.

ومع توحيد شطري اليمن، استؤنفت مفاوضات الطرفين عام 1992 من خلال لجنة للخبراء، وتم التوصل في فبراير 1995 إلى ما عرف بمذكرة مكة التي أكدت احترام اتفاقية «الطائف» الموقعة 1934 مع تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لمنع أي مواجهات عسكرية بين الدولتين، ولجنة أخرى وزارية لتطوير التعاون السعودي اليمني على الصعيد الاقتصادي والتجارية، وفي عام 1996 وقع الطرفان اتفاقية للتعاون الأمني، وعلى الرغم من كل هذه الاتفاقيات فإن الوضع على الحدود بين البلدين غير مستقر نظراً لاختلاف الإرادات؛ فالسعودية تتمسك أساساً بتنفيذ اتفاقية «الطائف» وتراها هي الاتفاقية المحورية، في حين يصر اليمن على تنفيذ جميع الاتفاقيات؛ حتى يكون ذلك تمهيداً لانضمامه إلى دول مجلس التعاون (هلال، 2002م، ص 87).

- الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م):

بدأت الحرب العراقية - الإيرانية على إثر التوترات التي نشبت بين البلدين عام 1980م، حيث بدأت الاشتباكات الحدودية المتقطعة بين البلدين، ثم اتهمت حكومة بغداد إيران بقصف البلدات الحدودية العراقية في 4 أيلول 1980، معتبرة ذلك بدايةً للحرب، فعلى إثر ذلك قام الرئيس العراقي (صدام حسين) في 17 سبتمبر بإلغاء اتفاقية الجزائر عام 1975 مع إيران، واعتبار مياه شط العرب كاملة، جزءاً من المياه الإقليمية العراقية، واشتدت حدة الاشتباكات الحدودية لتصبح حرباً شاملةً بين البلدين بعد قيام القوات العراقية باجتياح الأراضي الإيرانية في 22 سبتمبر 1980، ولقد سبقها تاريخ طويل من النزاعات الحدودية، وكان دافع الحرب، الخوف من أن تقوم الثورة الإيرانية (1979) بإلهاام الأغلبية الشيعية بالعراق للقيام بتمرد، إضافةً إلى رغبة العراق في استبدال إيران كقوة مهيمنة في الخليج العربي، وأمل العراق بالاستفادة من الفوضى التي خلفتها الثورة في إيران، فهاجم دون سابق إنذار رسمي، لكنه لم يحقق سوى تقدم محدودٍ إلى داخل إيران وتم صدّه سريعاً، واستعادت إيران كل الأراضي التي فقدتها بحلول يونيو 1982، وأصبحت إيران الطرف المهاجم على مدى السنوات الست المقبلة. (بيداء، 2006م، ص 92-115).

استمرت الأعمال العدائية بين البلدين إلى 20 أغسطس 1988، رغم دعوات مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، وانتهت الحرب بقرار مجلس الأمن رقم 598، الذي قَبِلَهُ الطرفان، في نهاية الحرب، استغرق الأمر عدة أسابيع لانسحاب القوات المسلحة الإيرانية من الأراضي العراقي والعودة إلى ما قبل الحرب التي حددتها اتفاقية الجزائر عام 1975، وآخر أسرى الحرب تم تبادلهم في عام 2003. (بيداء، 2006م، ص 120).

اتجه موقف جامعة الدول العربية في هذه الحرب إلى دعم وتأيد الطرف العربي وهو العراق، وتوجيه الإدانة الصريحة للطرف غير العربي (إيران). (غالي، 1994م، ص 188) وبما أن أحد طرفي النزاع هو دولة غير عربية، فإن كل ما يصدر عن مجلس الجامعة من قرارات ومبادرات سلمية لتسوية النزاع، لا يتمتع بأي صفة إلزامية لذلك الطرف الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى اقتصار دور الجامعة على تنسيق وتنظيم المواقف المشتركة للدول العربية من النزاع بهدف تحقيق أكبر قدر من الدعم والتضامن للطرف العربي (مراد، 1987م، ص 102).

أما دول الخليج فقد رأت أن الأعمال العدائية التي تقوم بها إيران موجهة ضدها، لذلك أوضحت السعودية والكويت أن الحرب خطر عليها بسبب ما لمستاه من خطورة الثورة الإيرانية عليها (رسول، 1991م، ص 73)، كما أن دول الخليج اعتبرت أن العراق إذا سقطت فإنها ستسقط هي أيضًا، لذلك فقد وقفت إلى جانب العراق في الحرب، أما بالنسبة لقطر والإمارات فقد حاولتا على الصعيد الدبلوماسي أن تكونا حلقة وصل بين العراق وإيران (كمال، 2017م، ص 31-33).

- الغزو العراقي للكويت:

كانت أزمة غزو الكويت من أصعب المراحل التي مرَّ بها النظام الإقليمي العربي، لأنها شكَّلت مأزقًا كبيرًا أمامه تطلب منه المرونة والكفاءة والمعرفة في تطور الأحداث في المنطقة العربية، وكيفية التعامل معها للخروج من هذه الأزمة والحفاظ على الأمن القومي العربي (المشاط، 1993، ص 59).

هذه المرحلة تبدو مختلفة جذريا عن المراحل السابقة، كون الأزمة هي عربية في الأساس، تضر بالأمن القومي العربي والمصالح العربية المشتركة، بخلاف حرب الخليج الأولى (العراقية – الإيرانية)، والتي وقفت معظم الدول العربية وخاصة دول الخليج مع العراق ضد إيران (المشاط، 1993، ص 60).

كانت تداعيات الغزو العراقي للكويت غير مسبوقة، فقد أحدثت أثراً بالغاً وشرخاً في منظومة التعاون العربي المشترك، وأدت لانقسام غير مسبوق بين الدول العربية (أحمد، 2005م، ص 14).

ولكن بُذلت جهود عربية مكثفة لاحتواء الأزمة من قبل الجامعة العربية وإيجاد حلٍّ سلمي لها في إطار عربي، وذلك منذ اللحظات الأولى لوقوع الغزو، فقد أخذت هذه الجهود العربية اتجاهين، الأول: تمثُّل في الدبلوماسية العربية الجماعية، التي بذلت في إطار جامعة الدول العربية سواء من خلال اجتماعات مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، أو من خلال الاجتماع الطارئ للقمة العربية، أما الثاني: فتمثُّل في اتخاذ المبادرات الدبلوماسية الفردية أو الثنائية أو المحدودة التي قامت بها دول عربية واحدة أو أكثر (الرشيدي، 1991، ص 112).

أما دور مجلس التعاون الخليجي في حرب الكويت فكان في غاية الأهمية؛ فقد بدا أن دول الخليج منذ وقت مبكرٍ من انفجار الكارثة، لم يكن لديها كبير ثقة في فعالية الجامعة العربية الكافية، لهذا فضلت ألا توصل الباب أمام الجهود الدولية، لهذا أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بياناً أكدوا فيه

مفهومهم للفقرة السادسة من قرار مجلس الجامعة العربية الطارئ الذي يرفض التدخل الأجنبي في الشؤون العربية، بأن ذلك لا يستبعد الإجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وأن الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية يجعل من الأمم المتحدة الهيئة الدولية المعنية قانوناً بحفظ الأمن والسلم في العالم، وأن قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى التدخل الأجنبي لأنه منصوص على الالتزام بها في ميثاق جامعة الدول العربية (الرميحي، 1995م، ص 342).

شكّل مجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ نشأته عام (1981) وحتى الوقت الحاضر، إطاراً قوياً للتعاون والتكامل بين دول الخليج، حيث استطاعت هذه الدول تحقيق العديد من الإنجازات في سبيل تعزيز حالة التعاون فيما بينها في العديد من المجالات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، إلا أن هذه الإنجازات لا زالت لا تلبّي طموحات الشعوب الخليجية في الوصول إلى درجة عالية من التعاون والتكامل والاندماج فيما بينها، وذلك تحقيقاً للهدف الأساسي الذي قام من أجله مجلس التعاون الخليجي.

إن الاحتلال العراقي للكويت يأتي مخالفاً تماماً للمبادئ الأساسية التي التزم بها العراق بصفته عضواً في «مجلس التعاون العربي» الذي وقعت اتفاقيته المنشئة في 16 فبراير 1989، والواقع أن هذا القول يجد سنده ليس فقط في حقيقة أن المجلس المذكور قد أنشئ طبقاً لأحكام ميثاق الجامعة العربية، وإنما يجد سنده أيضاً في كون أن أحد أهداف هذا المجلس يتمثل بحسب نص المادة الثانية من الاتفاقية في وجوب العمل من أجل تعزيز العمل العربي المشترك، وتطويره على نحو يؤدي إلى دعم العلاقات فيما بين الدول العربية (المادتين الأولى والثانية من الاتفاقية المنشئة «لمجلس التعاون العربي»، رقم 14)، ومفاد ذلك كله أن العراق باحتلاله لدولة الكويت وإعلان ضمها إلى أراضيه، وفي ضوء الانقسام الحاد في الصف العربي الذي نجم عن هذا الاحتلال، يكون قد خالف التزاماته طبقاً لاتفاقية مجلس التعاون العربي التي جعلت من مبدأ التعاون والتضامن بين الدول العربية أحد المبادئ الأساسية التي قام عليها هذا المجلس، بل والمحرك الأساسي لإنشائه.

وأخيراً، فإن ما قام به العراق تجاه دولة الكويت منذ الثاني من أغسطس 1990 يُعد أيضاً خروجاً صريحاً على مبادئ وأسس مجلس التعاون الخليجي وما اتفقت عليه الدولتان بموجب اتفاقية الحدود العراقية الكويتية الموقعة بينهما في 4 أكتوبر 1963، والتي نصّ فيها صراحةً على ما يلي: «أولاً: تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبيّنة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 1932/7/21، والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في 1932/8/10، ثانياً: تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي، والمصالح المشتركة، والتطلع إلى وحدة عربية شاملة، ثالثاً: تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين، وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما، وتحقيقاً لذلك، يتم فوراً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء» (نص اتفاقية الحدود العراقية الكويتية المعقودة عام 1963، ص ص 166-167).

هناك العديد من الدوافع والمحفزات التي تدفع باتجاه تطوير التعاون بين دول الخليج ليصل إلى درجة الاتحاد، ومن أهمها عامل التوازن الاستراتيجي في المنطقة وحاجة الدول الخليجية إلى بناء كيانٍ موحدٍ وقوي يمتلك القدرة على التعامل مع متغيرات البيئة الاستراتيجية على المستوى الإقليمي، ويسهم في تحقيق نوعٍ من التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي مع القوى الفاعلة في المنطقة مثل إيران وتركيا وإسرائيل (مراد، 1987م، ص 107).

مما سبق اتضح لنا علاقة مجلس التعاون الخليجي بالجامعة العربية ودورها تجاه القضايا العربية حيث برزت علاقات متعددة مع بعضهما البعض بعد نشأت المجلس مباشرة وتعاوننا معاً لخدمة قضايا الأمة العربية. وكيف اهتمت دول المجلس بالتعاون الاقتصادي والسياسي المثمر مع بقية دول الجامعة العربية، لتعميق أواصر التعاون مع الدول العربية.

الخاتمة ونتائج البحث:

في ختام البحث تم الخروج باستنتاجات منطقية لما ساد في تلك المرحلة الحساسة من تاريخ الوطن العربي بصفة عامة والخليج العربي بصفة خاصة:

فقد تم التعاون العربي في إطار مجلس التعاون الخليجي؛ فهو أعم وأشمل بكثير، بحكم التجانس القوي بين دول الخليج، والذي قد يصل لحد التطابق في مجالات كثيرة، حيث جاءت الخطوة الخليجية نحو التعاون المشترك بهدف تمهيد الطريق نحو اتحاد شامل بين هذه الدول الست.

كما دخل مجلس التعاون الخليجي في خوض غمار بعض الأزمات العربية العربية أو العربية الفارسية نجح في بعضها ولم يصبه التوفيق في بعضها الآخر، كما بذلت جهود مكثفة لاحتواء تلك الأزمات من قبل مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية والعمل على إيجاد حل سلمي لها في إطار عربي.

كما يمكن القول أن مجلس التعاون شكّل لدول الخليج العربي منذ نشأته عام (1981) وحتى الوقت الحاضر، إطاراً قوياً للتعاون والتكامل بين دول الخليج، حيث استطاعت هذه الدول تحقيق العديد من الإنجازات في سبيل تعزيز حالة التعاون فيما بينها في العديد من المجالات السياسية واقتصادية وعسكرية، إلا أن هذه الإنجازات لا زالت لا تلبى طموحات الشعوب الخليجية في الوصول إلى درجة عالية من التعاون والتكامل والاندماج فيما بينها، وذلك تحقيقاً للهدف الأساسي الذي قام من أجله مجلس التعاون الخليجي

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق والقرارات والتقارير:

- 1- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي(2014م)، "دول مجلس التعاون لمححة إحصائية"، مركز المعلومات، الرياض.
 - 2- تقرير التنمية الإنسانية العربية"(2002م)، الفصل الثامن، التعاون العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، الأردن.
 - 3- وزارة الإعلام لدولة البحرين(1990)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين.
 - 4- إدارة الوثائق والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا)(1999) الكويت.
 - 5- المادتين الأولى والثانية من الاتفاقية المنشئة «لمجلس التعاون العربي»، في: مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة)، سلسلة بحوث سياسية، رقم 14.
 - 6- نص اتفاقية الحدود العراقية الكويتية المعقودة عام 1963، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990، ص ص 166- 167.
- ثانياً: المراجع العربية والمعرّبة:
- 7- أحمد، أحمد(2005م)، جامعة الدول العربية – حديث الستين عامًا، القاهرة، مصر، دار الأفاق العربية.
 - 8- أسود، فلاح شاكر(1984)، تحديد الحدود العراقية-الإيرانية بين سنتي 1639-1875، بغداد، العراق، أمانة الدراسات والبحوث.
 - 9- الأشعل، عبد الله (1987م)، قضية الحدود في الخليج العربي، القاهرة، مصر، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام.
 - 10- البحارنة، حسين حسين (1994م)، مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية"، الرياض، السعودية، الأمانة العامة لمجلس التعاون.
 - 11- رسول، فاضل(1991م)، العراق- إيران أسباب وأبعاد النزاع، القاهرة، مصر، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات.
 - 12- رياض، محمود(1985م)، مذكرات محمود رياض 1948-1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
 - 13- سلامة، غسان وآخرون(1989م)، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
 - 14- عبد القادر، خالد (2015م)، مسيرة التعاون الخليجي، التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة، الرياض، السعودية، مركز الجزيرة للدراسات.

- 15- العقاد، صلاح(1972م)، معالم التغيير في دول الخليج العربي، القاهرة، مصر، معهد البحوث والدراسات العربية.
- 16- غالي، بطرس(1994م)، الجامعة العربية وتسوية المنازعات العربية المحلية، القاهرة، مصر، معهد البحوث والدراسات العربية.
- 17- الفتلاوي، سهيل حسين(2010م)، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 18- كمال، أحمد(2017م)، انفجار الخليج المغبون وكلمة للتاريخ، القاهرة، مصر، مكتبة مدبولي.
- 19- مراد، خليل الياس(1987م)، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، بغداد، العراق، دار الحرية.
- 20- مرهون، عبد الجليل زيد(1997م)، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت، لبنان، دار النهار للنشر.
- 21- المغوص، بدر الدين (1984م)، دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر، الكويت، منشورات ذات السلاسل.
- 22- هلال، علي الدين وعبد الخالق، نيفين(2002م)، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 23- ولينكسون، جون. س(2014م)، حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة: مجدي عبد الكرين، القاهرة، مصر، مكتبة مدبولي.
- ثالثاً: الدوريات والمجلات والندوات العلمية:
- 24- بيداء، أحمد محمود(2006م)، الحدود العراقية - الإيرانية، دراسة تاريخية سياسية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، الجامعة المستنصرية.
- 25- الرشيد، أحمد(1991م)، الجامعة العربية وأزمة الخليج، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول/الثاني.
- 26- الرميحي، محمد(1995م)، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، ضمن ندوة بحثية بعنوان: "الغزو العراقي للكويت - المقدمات، الوقائع وردود الفعل، التداخيات"، صدرت عن عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد مارس.
- 27- السرجاني، خالد (1993م)، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمة الخليج، القاهرة، مجلة السياسية الدولية، السنة 29، العدد 111.
- 28- السرجاني، خالد (1990م)، جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، العدد 102.
- 29- مرهون، عبد الجليل(1993م)، العلاقة المصرية- الخليجية، دراسة في الأصول الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط. العدد 25.

- 30- المشاط، عبد المنعم(1993م) أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي، مجلة العلوم الاجتماعية. العدد الثالث.
رابعاً: الرسائل الجامعية:
- 31- جاسم، محمد(1980م)، العلاقات العراقية الخليجية 1958-1978، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد، العراق.
- 32- الشمري، عبدالمحسن لافي(2012م)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، العراق.
- 33- مقروف، محمد(2016م)، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 34- ها، كيم سن(2009م)، تجارب الوحدة العربية ودور جامعة الدول العربية فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، الأردن.

List of sources and references

First: documents, decisions and reports:

The General Secretariat of the Gulf Cooperation Council Countries (2014), "The GCC Countries A Statistical Profile," Information Center, Riyadh.

Arab Human Development Report (2002), Chapter Eight, Arab Cooperation, United Nations Development Program, Amman, Jordan.

Bahrain Ministry of Information (1990), Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Bahrain.

The Documentation and Research Department of the Kuwait News Agency (KUNA) (1999), Kuwait.

Articles 1 and 2 of the agreement establishing the "Arab Cooperation Council", in: The Center for Research and Political Studies (Cairo University), Political Research Series, No. 14.

The text of the Iraqi-Kuwaiti border agreement concluded in 1963, Journal of International Politics, No. 102, October 1990, pp. 166 167.

Second: Arab and Arab references:

Ahmed, Ahmed (2005 AD), League of Arab States - Sixty Years Hadith, Cairo, Egypt, Arab Horizons House.

Aswad, Falah Shakir (1984), defining the Iraq-Iran border between the years 1639-1875, Baghdad, Iraq, Secretariat of Studies and Research.

Al-Ashal, Abdullah (1987), The Border Case in the Arab Gulf, Cairo, Egypt, Al-Ahram Center for Strategic Studies.

Al-Baharna, Hussein Hussein (1994), the Gulf Cooperation Council for the Arab Gulf States and its pioneering role in achieving Gulf unity ", Riyadh, .Saudi Arabia, the General Secretariat of the Cooperation Council.

Rasul, Fadel (1991 AD), Iraq - Iran, the causes and dimensions of the conflict, Cairo, Egypt, Public Information Authority presses.

Riyadh, Mahmoud (1985 AD), memoirs of Mahmoud Riyadh 1948-1978 searching for peace and conflict in the Middle East, Beirut, Lebanon, Arab Institute for Studies and Publishing.

Salama, Ghassan and others (1989 AD), The Nation, the State, and Integration in the Arab World, Beirut, Lebanon, Center for Arab Unity Studies.

Abdul Qadir, Khalid (2015 AD), The Gulf Cooperation Process, Current Challenges and Possible Scenarios, Riyadh, Saudi Arabia, Al-Jazirah Center for Studies.

Al-Akkad, Salah (1972), Landmarks of Change in the Arab Gulf States, Cairo, Egypt, Institute of Arab Research and Studies.

Ghali, Boutros (1994 AD), The Arab League and Local Arab Conflict Resolution, Cairo, Egypt, Institute of Arab Research and Studies.

Al-Fatlawi, Suhail Hussein (2010 AD), Principles of International and Regional International Organizations, Amman, Jordan, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.

Kamal, Ahmed (2017 CE), The Exploding Gulf Explosion and a Word for History, Cairo, Egypt, Madbouly Library.

Murad, Khalil Elias (1987), Gulf War and its implications for Arab national security, Baghdad, Iraq, Freedom House.

Marhoon, Abdul Jalil Zaid (1997 AD), Gulf Security after the Cold War, Beirut, Lebanon, Dar Al-Nahar Publishing.

Al-Mughus, Badr Al-Din (1984 AD), studies in modern and contemporary history, Kuwait, Al-Salasil publications.

Hilal, Ali Al-Din and Abdel-Khaleq, Nevin (2002), Arab Political Systems, Issues of Continuity and Change, Beirut, Lebanon, Center for Arab Unity Studies.

Lincoln, John. S (2014 AD), The Frontiers of Arabia, The Story of the British Role in Drawing Frontiers across the Desert, translation: Magdy Abdel Karin, Cairo, Egypt, Madbouly Library.

Third: Periodicals, magazines and scientific symposia:

Bidaa, Ahmad Mahmoud (2006 AD), Iraqi-Iranian borders, a historical political study, Al-Mustansiriya Center Journal for Arab and International Studies, Baghdad, Al-Mustansiriya University.

Al-Rashidi, Ahmed (1991 AD), The Arab League and the Gulf Crisis, Journal of Social Sciences, First / Second Issue.

Al-Rumaihi, Mohammed (1995), Arab reactions to the invasion and war of the liberation of Kuwait, as part of a research symposium entitled: "The Iraqi Invasion of Kuwait - Introductions, Facts and Reactions, Repercussions," published by the World of Knowledge, The National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, March issue.

Al-Sarjani, Khaled (1993 AD), Delineating the Iraqi-Kuwaiti Borders after the Gulf Crisis, Cairo, International Politics Journal, Year 29, No. 111.

Al-Sarjani, Khaled (1990), The Roots of the Crisis between Iraq and Kuwait, , Journal of International Politics, No. 102.

Marhoon, Abdul Jalil (1993 AD), The Egyptian-Gulf Relationship, a study in strategic origins, Journal of Middle Affairs. Issue 25.

Al-Mashat, Abdel-Moneim (1993 AD) The Impact of the Gulf War on the Concept of National Security. The third issue.

Fourth: University theses:

Jasim, Muhammad (1980), Iraqi Gulf Relations 1958-1978, unpublished Master Thesis, College of Law and Politics, University of Baghdad, Iraq.

Al-Shammari, Abdul Mohsin Lafi (2012 AD), The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf and the Challenge of Unity., Published Masters Thesis, College of Arts and Sciences, Middle East University, Iraq.

Makrov, Muhammad (2016), regional and international variables and their effect on the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, PhD thesis, Faculty of Law, University of Algeria, Algeria.

Ha, Kim Sun (2009), Experiences of Arab Unity and the Role of the Arab League in it, Unpublished Master Thesis, College of Graduate Studies, University of Jordan, Jordan

The relationship of the Gulf Cooperation Council with the Arab League and their role towards Arab issues

Anwar Marzouk

History Department -Girls College- Ain Shams University- Cairo- Egypt

anwer1122@yahoo.com

Abstract

The main research problem:

The main research problem revolves around the relationship of the Gulf Cooperation Council with the Arab League and their role towards Arab issues, as several relationships with each other emerged immediately after the Council was established and cooperated together to serve the causes of the Arab nation..

Approach:

Dependence on the historical method, as research sometimes required the use of an analytical and critical approach, as well as a descriptive approach that is based on describing and extrapolating phenomena.

Research aims:

- A- Shedding light on the important role of the Gulf Cooperation Council relationship with the Arab League and their role towards Arab issues.
- B- A descriptive reading of the most important Arab League relations with the Gulf Cooperation Council.
- D- To come up with logical conclusions about what prevailed in that sensitive stage in the history of the Arab world in general and the Arab Gulf in particular.

Study plan:

The study is divided into:

First: The emergence of the Gulf Cooperation Council.

Second - The position of the Arab League on the establishment of the Gulf Cooperation Council.

Third: The crises in which the role of the League of Arab States and the Gulf Cooperation Council has emerged.

Fifth: Conclusion.

keywords:

GCC; League of Arab States; The Arabian Gulf; Arab summit conferences; Arab League decisions.